خاتمة

والنتيجة التى ينتهى اليها هـذا البحث هى :

أولا ــ أنه لا يجوز تقسيم سنة رسول الله ﷺ الى سنة تشريعية وسنة غير تشريعية ، لأن كل ما نقل عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير هو تشريع . أى يستفاد منه حكم شرعى بالوجـوب أو الحرمة أو الندب أو الكراهة أو الاباحة . وسـواء تعلق قوله عليه الصلاة والسلام أو فعله او تقريره بأمر من أمور الدين أى بالعبادات . أو بأمر من أمور الدنيا أى بالعادات .

واذا كانت السنة كلها تشريع فهى بالضرورة تشريع لازم .

ومعنى « لزوم السنة » أنه يتعين على المسلم الامتثال لمـا صدر عنه عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير على الوجه الذى صدر به واجبا كان أو مندوبا أو مباحا .

وليس معنى « لزوم السنة » أن ما جاءت به من أحكام تكليفية كلها واجبة ، ذلك أن تلك الأحكام ليست على درجة واحدة من حيث أثرها التكليفى ، فمنها الواجب ومنها المندوب ومنها المباح .

ثانيا ــ أن السنة تشريع ثابت ودائم الى يوم الدين . لا يملك أحد من البشر ــ ولو كان الصحابة ــ التغيير فيه أو التبديل ، لأنه مادامت السنة تشريعا ، فلا يغيرها الا تشريع أعلى منها أو مساو لها فى المرتبة ، وقد امتنع هـذا التشريع بانتقال الرسول عليه الصلاة والسلام الى الرفيق الأعلى وانقطـاع الوحى .

ولذلك كان اجماع العلماء على أنه لا نسخ بعد وفاة الرسـول صلوات الله وسلامه عليه .

* * *